وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكبارى
رئيس مجلس الإدارة

عقد مقاولة

.....

الموضوع : تنفيذ اعمال الاتربة لإزدواج طريق الصعيد الصحراوى الغربى أسوان / توشكى (مرحلة اولى) بطول ٥٥كم لأعمال الجسر الترابى (القطاع الثامن) فى المسافة من كم ٤٦.٩٠٠ حتى كم ٥٠.٧٠٠ (من اسوان) بطول ٣.٨ كم " بالأمر المباشر.

رقم العقد: ٢٠٢١/١١٢٩ /٢٠٢٢ .

أنـه في يوم الاثنين الموافق ٢٣ / ٥ / ٢٠٢٢ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئـة العامـة للطـرق والكبـارى .

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفي

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر . بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلي بالطـــرف الأول)

وشركة الضحى للمقاولات والتوريدات

ويمثلها السيد/ عادل احمد سالم عبد الله

- بصفته / مدير وشريك

بطاقة رقـــــم / ٢٩٢٠٢٢٠٣٤٠٣٥٨

بطاقـة ضريبيـة / ٣٧٣- ٦٠٣ -٧٢٨

مأموريـة ضرائـب/ بئر العبد

سجـل تجـارى / ٢١٦٦٢

ومقرها / قرية الشهداء – بملك / محمد السيد سويلم سالم – مركز رمانة – شمال سيناء .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
وزارة النقل
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

عادل احمد سالم
للمقاولات والتوريدات
بطاقة ضريبية : ٣٧٣ - ٦٠٣ - ٧٢٨

Scanned with CamScanner
CamScanner

وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكبارى
رئيس مجلس الإدارة

التمهيد

بناءا علي موافقة السيد الفريق / وزير النقل علي إسناد " تنفيذ اعمال الاتربة لإزدواج طريق الصعيد الصحراوى الغربى اسوان / توشكى (مرحلة اولى) بطول ٥٥كم لأعمال الجسر الترابى (القطاع الثامن) فى المسافة من كم ٤٦.٩٠٠ حتى كم ٥٠.٧٠٠ (من اسوان) بطول ٣.٨ كم " بالأمر المباشر إلي عدد من الشركات .

ومنها الموافقة علي إسناد " تنفيذ اعمال الاتربة لإزدواج طريق الصعيد الصحراوى الغربى اسوان / توشكى (مرحلة اولى) بطول ٥٥كم لأعمال الجسر الترابى (القطاع الثامن) فى المسافة من كم ٤٦.٩٠٠ حتى كم ٥٠.٧٠٠ (من اسوان) بطول ٣.٨ كم " بالأمر المباشر إلي شركة الضحى للمقاولات والتوريدات بتكلفة تقديرية ٥٧٤٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة اربعة واربعون الف جنيه لا غير) علي أن تتم المحاسبة إسترشادا بالقائمة الموجدة للمشروع القومى .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الشركة علي الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ ٥٧٤٢٩٧٥ جنيها (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة إثنان واربعون الف وتسعمائة خمسة وسبعون جنيه لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

علي أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقا لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الختامية للاعمال .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الأتى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ " تنفيذ اعمال الاتربة لإزدواج طريق الصعيد الصحراوى الغربى اسوان / توشكى (مرحلة اولى) بطول ٥٥كم لأعمال الجسر الترابى (القطاع الثامن) فى المسافة من كم ٤٦.٩٠٠ حتى كم ٥٠.٧٠٠ (من اسوان) بطول ٣.٨ كم "" بالامر المباشر طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها بمبلغ بمبلغ ٥٧٤٢٩٧٥ جنيها (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة إثنان واربعون الف وتسعمائة خمسة وسبعون جنيه لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة الضحى للمقاولات والتوريدات " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٤) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا.

عادل احمد سالم

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص . ب ١٠١١ الرقم البريدى ١١٧٦٥ - ت : ٢٣٨٩١٩٧٦ - ٢٣٨٩٢٠٨٣ (٠٢٠٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧
الموقع الالكترونى garb.gov-eg البريد الالكترونى info@garb.gov.eg

Scanned with CamScanner
CamScanner

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 418GULF213040003 بمبلغ _جنيها (فقط وقدره مائتان سبعة وثمانون الف ومائة وخمسون جنيها لا غير) صادر من بنك مصر فرع القنطرة شرق صادر بتاريخ ٣١ /١٠ /٢٠٢١ وساري حتي ٣٠ /١٠ /٢٠٢٢ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقي منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقي منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخري أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

عادل احمد سالم

شركة الضحى للمقاولات والتوريدات

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

Scanned with CamScanner
CamScanner

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ،كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص أخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ،وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثانى .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتى سيتم العمل بمقتضاها .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف آي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدني مسئولية علي الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

عادل احمد سالم

Scanned with CamScanner
CamScanner

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الأخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند الثامن عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لايجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثانى الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ،وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة عام لأعمال الاترية والاساس تبدأ من تاريخ الاستلام الإبتدائي للأعمال وحتي الإستلام النهائي ، وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة٢٠١٨ بشان تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون أخر ، ويكون مسئولا عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقا لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته

شركة الضحى للمقاولات والتوريدات
سجل تجاري : ٢١٦٦٢
بطاقة ضريبية : ٣٧٣-١٠٣-٧٢٨

عادل احمد سالم

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

Scanned with CamScanner
CamScanner

البند الحادى و العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م" .

البند الثانى والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهما علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطـــرف الأول	الطـــرف الثاني
الهيئة العامة للطرق والكباري	شركة الضحى للمقاولات والتوريدات
التوقيع ( )	(عادل احمد سالم)
لواء مهندس / حسام الدين مصطفى	السيد / عادل احمد سالم عبد الله
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري	مدير وشريك

شركة الضحى للمقاولات والتوريدات
سجل تجاري : ٢١٦٦٢
بطاقة ضريبية : ٣٧٣ - ٦٠٣ - ٧٢٨

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية
وزارة النقل

Scanned with CamScanner
CamScanner

وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكبارى
رئيس مجلس الإدارة

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة الضحى للمقاولات والتوريدات

تحية طيبة وبعد ،،،،

بالإحالة إلى موافقة السيد اللواء مهندس / رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى على نتيجة مفاوضة الشركة علي إسناد " تنفيذ أعمال الاتربة لإزدواج طريق الصعيد الصحراوى الغربى أسوان / توشكى (مرحلة اولى) بطول ٥٥كم لأعمال الجسر الترابى (القطاع الثامن) فى المسافة من كم ٤٦.٩٠٠ حتى كم ٥٠.٧٠٠ (من اسوان) بطول ٣.٨ كم ".

حيث أسفرت تلك المفاوضة عن قبول الشركة تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ٥٧٤٢٩٧٥ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة إثنان واربعون الف وتسعمائة خمسة وسبعون جنيها لاغير) علي أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقا لشروط ومواصفات الهيئة .

ـ المرجو التفضل بالإحاطة والتنبيه بضرورة موافاة الهيئة بالتامين النهائي لهذه الأعمال بنسبة ٥% والتي تمثل مبلغ ٢٨٧١٥٠ جنيها (فقط وقدره مائتان سبعة وثمانون الف ومائة وخمسون جنيها لاغير) .

وأكون شاكرا لو تفضلتم سيادتكم بالحضور شخصيا للتوقيع على العقد مع اعتبار أن هذا الموضوع هام وعاجل جدا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

التوقيع ( )
عميد/ ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والادارية

الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى
الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية

Scanned with CamScanner
CamScanner